

هددت إيران بأنها سوف ترد على عقوبات إدارة أوباما الاقتصادية الجديدة المقترح فرضها على صادرات إيران من النفط وذلك عن طريق منع تدفق النفط من الخليج العربي. وقال "محمد رضا رحيمي" - نائب الرئيس الإيراني - : "إذا ما تم تبني عقوبات على قطاع النفط الإيراني.. لن تمر قطرة نفط واحدة عبر مضيق هرمز"؛ وهو ممر مائي ضيق على الخليج العربي يمر من خلاله خمس إمدادات النفط العالمية على نحو يومي.

ولمزيد من توضيح الأمر، بدأت إيران تدريبات بحرية تستغرق 10 أيام في الخليج العربي لاستعراض كيف يمكنها استخدام الزوارق البخارية السريعة الصغيرة ووابل من الصواريخ لقتال الأسطول البحري الأمريكي. وقد ردت البحرية الأمريكية في كلمات متحدثه باسمها قالت: "أي شخص يهدد بعرقلة حرية الملاحة في مضيق دولي يكون بوضوح خارج المجتمع الدولي؛ ولن يتم التسامح مع أي محاولات للعرقلة".

وهذا تصعيد هام في حالة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران، وبداية لمرحلة أكثر خطراً في مساعي الغرب لوضع حد لبرنامج إيران النووي.

خطة أمريكية

وتأتي العقوبات الجديدة كرد فعل لتقرير المقلق بشأن نويا إيران النووية؛ والذي أصدرته الشهر الماضي وكالة المراقبة النووية المخولة من الأمم المتحدة (الوكالة الدولية للطاقة الذرية). وكانت إدارة أوباما قد استبعدت خيار الضربات العسكرية لوقف برنامج إيران النووي محبذة بدلاً عن ذلك تشديد العقوبات؛ والتي من شأنها بمجرد توقيع الرئيس عليها وفي حال تنفيذها بصورة تامة أن تقلص بحدة من إيرادات النفط الإيرانية. حيث ترى الإدارة الأمريكية أن هذا يضع مزيداً من الضغط على اقتصاد إيران الهش كبديل فعال عن الضربات العسكرية.

وإذا كان لرد الفعل الإيراني أية دلائل؛ فهو أن الإدارة كانت على صواب في تقييمها. ففرض عقوبات على

قطاع صناعة النفط في إيران سيتسبب في شلل للاقتصاد الإيراني، وسيهدد ذلك بدوره استقرار نظام الملالي. وهذا هو السبب في أن إيران تتعاطى مع العقوبات المقترحة الجديدة كعمل حربي، وتطلق تهديدات من تلقاء نفسها لإثراء الولايات المتحدة عن المضي قدماً في فرض العقوبات الجديدة.

وتعتمد إستراتيجية الإدارة الأمريكية على افتراضية أن طرد إيران بعيداً عن سوق النفط لن يؤثر بصورة أساسية على إمدادات النفط العالمية وأسعاره. وأن السعودية يمكنها أن ترفع من إنتاجها لتغطية ما يفقد من صادرات إيران من النفط والتي تبلغ 2 مليون برميل يومياً.

أوراق خاصة

إلا أنه من غير الواضح ما إذا كانت السعودية ستزيد بالفعل من الإنتاج لتعويض فقدان النفط الإيراني أم لا. وقد بدأت إيران على نحو جلي سياسة تودد مع الرياض بهدف التأثير على القرار السعودي؛ حيث زار مؤخراً الرياض وزير الاستخبارات الإيرانية وذلك من أجل تقليل التوترات بين البلدين في أعقاب التقارير التي تحدثت عن مخطط إيراني لاغتيال السفير السعودي لدى واشنطن، كما ادعى أيضاً الأسطول الإيراني أنه أنقذ سفينة سعودية من الوقوع في أيدي القراصنة.

وفي طريق مواجهتها للولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، تعتقد إيران أنها تمسك بأوراق اقتصادية خاصة وتعلن بصوت عالٍ وواضح أنه في حال زادت الأوضاع سوءاً فإنها تعترم اللجوء إليها.

وأشارت إيران إلى أن الاقتصاديات الغربية تواجه ضغوطاً؛ متوقعة أنه لن يكون في احتمالها ارتفاع أسعار النفط. كما

أن التهديد حتى بقطع إمدادات النفط من شأنه أن يدفع أسعار الطاقة عاليًا إلى عنان السماء، وذلك من شأنه أن يغرق الاقتصاديات التي تتخبط فعليًا في الولايات المتحدة وأوروبا إلى ركود أكثر عمقًا. إن إيران تأمل في تغيير الحديث في العواصم الغربية من كيف يمكن إحكام الضغط على إيران إلى ماذا يمكن أن يكون ثمن القيام بذلك؟!

ولن تبقى المشكلات الاقتصادية الناتجة عن الصراع في الخليج العربي محدودة بالنسبة للغرب. وتمثل صادرات الخليج العربي فعليًا نسبة 60% من استهلاك الطاقة في آسيا. ومن ثم سيتأثر الاقتصاد من الهند إلى الصين بقطع نفط الخليج العربي وزيادة ارتفاع أسعار الطاقة. إن إيران تهدد في الواقع بأزمة اقتصادية عالمية.

ولم يتحدث كثيراً أولئك المدافعون عن فرض عقوبات جديدة على صناعة النفط في إيران عن التكلفة المحتملة بالنسبة للاقتصاد العالمي. فمن شأن القطع كذلك أن يلحق الضرر بدول مجلس التعاون الخليجي، كما يمكن أن يجبرهم إلى صراع مع إيران نجحوا في تجنبه حتى الآن. وتأمل إيران أن تؤدي ضجتها الاستعراضية إلى إقناع القوى الاقتصادية الآسيوية وإمارات الخليج العربي لممارسة ضغط على واشنطن للتراجع عن العقوبات الجديدة.

وربما ستبدأ بالفعل الحرب بين الولايات المتحدة وإيران، ولكن ليس في حال إذا أو متى قررت واشنطن توجيه ضربة ضد منشآت إيران النووية، ولكن نظراً لكون العقوبات التي تم إعدادها كبديل للتحرك العسكري أصبحت تعجل من حدوثه. وهو ما قد يكون أقل النتائج المرجوة؛ وليس لذلك سبب أفضل من إمكانية أن تصبح الخسائر الأولية لحرب أخرى في الشرق الأوسط ربما بمثابة تعافي اقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا.

* فالي نصر: كاتب أمريكي إيراني، وخبير سياسي متخصص في شئون الشرق الأوسط والعالم الإسلامي؛ يعمل أستاذًا للسياسة الدولية في مدرسة فليتشر للقانون والدبلوماسية التابعة لجامعة تافتس الأمريكية؛ وهو زميل بارز لمعهد بروكينجز الأمريكي للدراسات والأبحاث السياسية والاستراتيجية

كاتب المقالة : معهد بروكينجز للأبحاث - ترجمة/ شيما نعمان

تاريخ النشر : 07/01/2012

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com